

وجوز به ان ما صاب فيها سقط الوجه الاول يعني الذي لم يذكر فيه لفظ عن وهو المولى في الوجه الثاني
وما صاب مفرطها كان جعل لها في الوجهين لانه قال الله بالرقبة والمضغ فليس عليها فوجب عليه
ما سئل له دون غيره هذا **باب** في بيان حكم المذبحين هو لغة المذبحين في قول الله ما جئته وجرى
اداري كما في من ذر الحيرة او من التذبح لا ذبح نفسه فيه حيث استخدمه في حال حيوة ويقرب به الى الله
تعالى بعد وثاقه وشراها الذي يربطه المذبح **مطلق موت** اي موت المولى في المسبوق الذي يربطه
المعنى الواقع في الملوكة بعد موت المالك وما قاله الشيخ الحسن لان الثاني يربطه المذبح المقتيد ما قاله من
في سقري او من مرضى هذا او من مرضى هذا او من مرضى هذا المطلق والحق في قوله بطلت مائة **كاذبا**
اي كقولها **مت فانت حواء** مت حواء يوم موتها **مت من مرضى او مت من مرضى او مت من مرضى** هذا كله
تمثيل للمذبح المطلق فيصير به مذبحا لانه صيربه في ذلك وقال اعقبتك فوموت في او مت عتيق او عتيق او محجور
بعد موتك اي عتيقك من المظالم والحق وهذا اذا قال ان مت فانت حراء لانه عتيق بالموت وان كان كما في المحالة
وكذا اذا قال ان حدثت بي حدثت فانت حراء لانه الحدث يرد به الموت عادة وكذا اذا قال استخرج مولا في وفي
واعلم ان الفاعل ثلاثة الاول ان يصير بالذبح كما ذكرنا فلا يحتاج فيه الى السبب والثاني ان يكون لفظ التعلق قوله
ان مت فانت حراء بخونه من المقتات بالموت والتعلق به والثالث ان يكون لفظ الوصية بان قال او صيت كبريتك
او عتيقك لان العبد لا يمكن نفسه فكانت الوصية به وصية بالحق وكذا اذا اوصى له بثلثه هاله الا رقبته
من حمله ما له وكان موصى له بثلث رقبته وهو يملك بعد الموت وملك العبد من نفسه لانه لا يملك نفسه
وضار كما في قولنا مت حراء فيموت في **فلا يبلغ** المذبح **ولا يوجب** وقال الشافعي يجوز بيعه وعيره من المصريات و
به قال احمد لما روي عن جابر رضي الله عنه ان رجلا عتق غلاما له عن برونه فاحتاج فاحذاه النبي صلى الله عليه
وسلم فقال لا يستره معنى فاستراه نعم من عبده لكانه ملكا وكذا في ذم المذبح مطلق عليه وعن احمد انما
يجوز بيعه اذا كان على السيد ربحا وعند مالك لا يجوز بيعه حال الحيوة بخلاف الجاهل ان كان على المولى وفي
ولنا ما رواه ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الذبيحة لا يباع ولا يوثق ولا يوهب وهو من الثلث فالت
الحديث عزيز ولو اشتهر حمل على نفي العتق لانه في قولك قلت العتق مشهورا حتى به الذي والحق في المورثي
وعنه من الامة وروى ابو الوليد النابخي ان عمر رضي الله عنه ربيع المذبح في فلاء حمر القرون هم حصون
مؤامرون وهو اجماع منهم ان بيع المذبح بغير موافقته حكاية حال فلا يلزم الاحتجاج به لا فيحمل ان يكون
كما في مذبحا مشفيا ويحتمل ان يباع منفعته بان يجره والاجارة تسمى بيعا لبقاء اهل اليمن لان فيها بيع المنفعة
ويؤيده ما رواه جابر بن عبد الله عليه السلام يباع عذبة المذبح ذكوره ابو الوليد المالك ويحتمل ان يباعه
في وقت كان يباع الجربا لانه كما روي انه عليه الصلوة والسلام يباع عذبة بنته ثم سئبق له فقالي وانه كان في
عشرة ونظرة الى مسخرة في في المسوخ والمسخ **ويستعمل المذبح ويحرم** لئلا يفسد **بوطا** الامة المذرية
اي المولى فيناها **وتك** اي المذبة اي المولى بزوجه من انسان لان مقدم ثابت فيه بخلاف البيع ويحرم فان يفسد
حقة فيه وليس له ان يرضه لان موجب الرهن يموت يذال بالاستبراء من المالكية نظري البيع وهو ليس بجلا
المبيع كالم الولد **ويؤتى** اي يموت المولى **عق** المذبح **عن ثلثه** اي من ثلث ماله لما روينا **ويسعى** الذبح **بثنية**
اي في ثلثي قيمته لو كان المولى **تصرا** ولم يكن له مال غيره **ويسعى** في كلمة اي في جميع قيمته لو كان المولى

مدعى

مدعى بدين مستغرق ماله لا ذوصبه وحمل فغاذه الثلث ولم يسلم للموصى له سبى الاراد اسلم للورثة بصفة
والدين مقدم على الوصية ولا يمكن نفي العتق فوجب بقضه معنى برفقته **باب** المذبح المقتد بالاجماع
ويشتره بقوله او قال المولى **انمت من مرضي** هذا **وسعى** هذا **وقال** ان مت **العرس** سبى
فان حراء او قال **مت حراء بعد موت** فانه لانه ليس بمذبح مطلق فيما زبيعه **ويقتل** المذبح **او يوجد الشرط** بان
ما في مرضه ذلك او سفزه ذلك ولو وقته مدة لا يعيش مثله اليها بان قال ان مت الى مائة سنة فانت
حراء مثلا يعنى الى مائة سنة فهو مذبح مطلق عند الحسن بن زياد وقال ابو يوسف ليس بمطلق لان
العبرة بالثبوت والختار الاول ومن المقتد ان يقول ان مت وعسنت فانت حراء لانه حرفة المقتد سبى
احد بعده وانه مات في القياس ان لا يعنى مالم يعنى بنفس الموت المقتد الى الوارث وفي الاحتسبان
يعنى لانه يحصل عقبه موته قبل ان يقر رقبته الوارث فيه ومنه ان يقول ان مت حراء في شهر او يوم
ومعنى الشهر واليوم فهو مقتد حتى يملك بيته خلافا للزمرو وقالوا انما هو مقتد فانت حراء بعد ذلك
يلون صد بر حرا فلا يبيعون هذا **باب** في بيان احكام **الاستبدال** هو طلب الولد لعمه وشرا
طلب الولد من الامة وام الولد اسم للامة المستولدة من الاسماء التي خرجت من العمور الى الحصوص كالخ
والتميم ونظيره البنت والعجم **ولدت** **امة** من السيد اي من مولاها **مك** لا روى ابن عباس رضي الله
عنه انه عليه الصلوة والسلام قال من وطئ امة فولدت له فهي موقفة عن ذريته رواه احمد بن حنبل
وعنه ذكروا اما براهيم عذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اعقبها وادها وادها من ماجة و
الدارقطني وضوحه على سيرة واد في تزويجها وبها وايضا لا يفتق موت المولى استدلالا بما روى
عن علي رضي الله عنه انه كان يجوز بيع امهات الاولاد فلما ذم عن جمع القول الجماعة **ويحرم**
ام الولد **ويستعمل** **ويجوز** **ويزوج** لعمه ملكه فان **ولدت** **بجده** اي بعد الولد الاول **ثبت** **سببه** **باب**
الولد من المولى **بالدعوة** منه ولا يثبت في اول مرة الا ان يعترف به وقال الشافعي يثبت اذا اعترف بالوطئ
وان عزمها الا ان يدعي انه استبرأها وهدو طيها يخصصه لانه في المكتوبة يثبت بالعقل المقتد الى الولد
بواسطة الوصي بخلاف يكون الوصي نفسه هو كونه كالمقتضاة من السبب او في به قال مالك واحد ولنا انه
لا يورث لهما لانه لو صارت حرا سبى بالوطئ لوجب بزوال ذريتها ما سمي عدة فاذا كان كذلك لا يثبت لها
باعتبارها ولو اعترف بالخل فاحاوت به لسة استبرأته سببه للثبوت بوجوده وقت الاقرار لا فرق
بين ان يكون حيا او ميتا بعد ما استبان حلقه وان جازت به لا تترك سبب ويوطئ في ذريها يلزم عند مالك
واحد ووجه ضعفه عن الشافعي **خلاف** الولد **اول** لانه لا يثبت الا باعترافه كما ذكرناه **وانت** **سبب** **والا**
بعد ما اعترف بالاول **بغيره** اي بمجرد نفيه عن غير لسان لانه قد نشأ صبيحت حتى يملك نفعه بالزوج بخلاف
المكتوبة حيث لا يثبت سبب ولدها الا بالاعتراف لئلا يفسد سبب الا تتركه لانه لا يملكها له بالزوج وفي
المسقط اما مالك نفسه مالم يرض القاصي به او لم يتناول ذلك ما اذا قضى القاصي به فقد لم يرضه على وجه
لا يمكن ان يرضه وكذا بعد الشاؤل وصدته قد ذكرت في باب المعادن ولو اعتمها ثم جازت بولواي سبب
لزم وليس له ان يزوج اختها عند اي حيزه مادامت في العدة وعلى هذا الروايات تجازت بولواي
لاذن من سنتين ثبت ولزم **عققت** اي ام الولد **موت** اي يموت المولى **من كل ماله** لما روينا **ولم يفسد**